جامعة المنصورة
كلية الآداب

مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي

إعداد
دكتور / عادل فتحي رياض
دكتوراه النحو والصرف

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد الثامن والخمسون – يناير ٢٠١٦

مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي

د/ عـــادل فتحي ريـــاض

المقدمـــة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علـــى سيدنا محمـــد الرســـول الأمـــين، وعلـــى آلـــه الطاهرين، وصحابته أجمعين.

أما بعد؛

فإن المتكلم ركن رئيس من أي دراســـة لغوية، بل هو المنشء لها ابتداء، وهو موضوع بحثها، ومحل نتائجها، كل ذلك باعتبار مقصـــده ولغته وما يحيط ذلك من عناصر التأثر والتأثير، ووما يراعى في تداوليات الخطاب ومعايير نحو النص ونظرية التلقي ... إلخ

ولكن المقصود من هذا البحث هو إبراز أهمية قاعدة "**مراعاة قصد المتكلم**" فـــي قواعـــد النحو العربي، وبيان أهم المسائل النحوية التـــي اعتُمِد فيها القصد، سواء أكانت تحريرا للقواعد، أم توجيها للمسائل أم ترجيحا بين الأقوال، ومـــا يمكن أن يحمله "**التوجيه**" من معانٍ.

ولكي أبرز مفهوم هذه القاعدة وأهميتها عالجت مسائل البحث فـــي محـــورين؛ نظـــري وتطبيقي. أما النظري فأعرض فيه أهمية مراعاة المتكلم ومقاصده في الدرس اللغوي. وأما القسم التطبيقي فهو لب هذا البحث وغايته، وفيه نماذج للقاعدة وشواهد عليها من كلام النحـــاة تقعيـــدا وتوجيها.

وليس الاستقراء التام مقصدا رئيسا فـــي تخريج الفروع على قواعدها؛ لذا سأكتفي بـــذكر أهمِّ المسائل التي نص النحاة على اندراجها تحت هذه القاعدة، من غير استقصاء.

المحور الأول: أهمية مراعاة المتكلم ومقاصده في الدرس اللغوي

إن عناصر عملية التخاطب الرئيسة ثلاثة:

١ــ المخاطِب (المتكلِّم، المرسِل).

٢ــ المخاطَب (المستمع، المتلقِّي).

٣ــ اللغة (الوسيلة، الآلة) وما يحيط بهـــا مـــن تداوليات الخطاب.

فالمتكلم يحمل معنًى يريد أن يعبر عنه، مستعملا ألفاظا، قاصدا بها هذا المعنى.

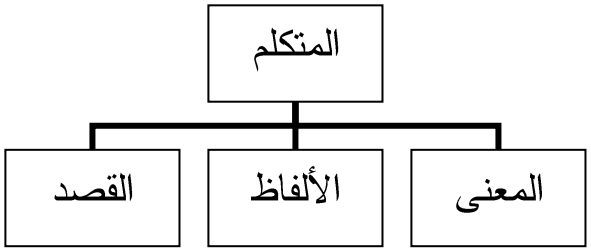

لذا قال ابن جني في حد اللغة: " إنها أصـــوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم."[١]

---

[١] "الخصائص" (٣٤/١)

و يقول ابن القيم: "إن الله تعالى وضع الألفـاظ بين عباده تعريفا و دلالة على ما في نفوسـهم، فإذا أراد أحدهم من الآخر شيئا عرَّفه بمـراده و ما في نفسه بلفظه، و رتب على تلك الإرادات و المقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ."[٢]

وقد كان "المتكلم" ومقاصده محل دراسة واهتمام في علوم العربية المختلفة، كالبلاغـة، وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي، وعلم الدلالة،وعلم الاتصال وعلم النص... وما يندرج تحت هذه العلوم من "رعاية المقـام"، و"لـوازم السياق"، و"إنتـاج المنطـوق" أو "آليـة إنتـاج النصوص". "**فإنتاج المنطوق** يؤدى وفقا لعمليات الفهم التي ينجزها السامع، بينما يتضمن الفهـم التعرف على نية المتكلم و إعادة تشكيل العمليات التي من خلالها ينتج المنطوق"[٣]. والمتكلم أحـد ركائز "لوازم الكلام أو الجملة"[٤]؛ "لأنه إن أمكن التعرف على المتكلم من حيث لغته وتمكنه منها وقدرته على التعبير الكلامي، فهذا ادعـى إلـى فهمه بصورة أدق."[٥]

وقصد المتكلم من أهم عوامـل **إنتـاج النص** وتلقيه وتتوقف على قصده عملية الاتصال اللغوي، فإنه إذا اعتُمد على قواعد النظام اللغوي فحسب فإننا سنجد وصـفا ينتهـي علـى أنهـا استعمالات ندت عن المعياريـة أو انحرفـت أو عدلت عنه؛ لأن ذلك يستلزم معرفـة عناصـر أخرى إلى جوار العناصر اللغويـة الأساسـية، أهمها معرفة قصد المؤلِّف (المـتكلم)، ومـدى التأثير على القارئ (المتلقي).[٦]

ولما كانت اللغة اجتماعية كان من أهـم عناصر عملية الفهم والإفهام قصد المتكلم، ومن أمارات ذلك تحكمه في **حذف** مـا يريـد مـن عناصر الجملة وبخاصة في لغة الحـديث كمـا يقول أ.د محمد حسن ــ عند كلامه عن عناصر الفهم والإفهام والفرق بين لغـة الكتابـة ولغـة الحديث ــ: "إن مفهوم الجملة بالمعنى النحوي لا يتحقق في لغة الحديث دائما، فقد يقتصر المتكلم على بعض الكلمات، ويسـتغني عـن كلمـات أخرى، فليس ضروريا أن تستوفي الجملة كـل

---

(٢) "أعلام الموقعين" (١١٧/٣)، ويقول الشاطبي: فاللفظ وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، و المعنـى هـو المقصود.ا.هـ "الموافقات" (٦٠/٢)

٣ "مشكلات اللغة و التخاطب في ضـوء علـم اللغـة النفسي" (١٨٩، ١٩٠)

٤ المقصود بمصطلح اللوازم: "ما يلزم الكلام أو الجملة من أحوال لا تنفك عنهما". . وهذه اللـوازم هـي: السياق، المقام، الحدث الكلامي وهو أعم من السياق، المتكلم، المتلقي، الزمان، المكان، الثقافـة، الحالـة النفسية، الإشارة. انظر "عناصر تحقيق الدلالة فـي العربية" (١٨٢:١٧١)

٥ "المرجع السابق (١٧٤)

٦ انظر "علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات" (١٠٦، ١٠٧). وانظره أيضا (١٥٧: ١٥٩)

عناصرها الضرورية. والمتكلم يعتمد على العناصر الصوتية كالتنغيم والنبر وطريقة الأداء على استكمال هذه العناصر."[٧]

وقد تتوقف **صحة الحذف أو فساده على غرض المتكلم** وقصده، كما يقول ابن جني في "الخصائص": "وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة و أربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد و أراد الإلغاز و حذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. **و هذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم**، و عليه مدار الكلام، فاعرفه."[٨]

و"قصد المتكلم" عنصر رئيس من عناصر "**قيم النحو العربي**" أو ما يسميه أ.د أحمد كشك "**نحو الكلام**"، يقول: "فإن في قيم النحو العربي إمكانات سياقية مسرحية لا تفهم حق الفهم إلا من خلال الكلام، من هذه القيم ــ وما أكثرها إذا ما استبطن الدارس أمرها ــ ..."ثم ذكر نماذج عدة لهذه القيم، منها ما هو مبني على قصد المتكلم، قال: " حين يبين فارق بين (لا) النافية للجنس أو العاملة عمل ليس فإن هذا الفارق يرجع فهمه إلى الكلام لا إلى المخزون الذهني، ومثلها اعتبار (أمس) مبنية أو معربة بناء على المقصود بها اليوم المعين أو كونها يوما مطلقا. وكيف يتحدد الفارق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة إلا إذا كان هناك مسرح لغوي يبين فيه **حد القصد** من غيره"[٩]

ومن أنماط التعبير ما لا يستساغ إذا أخذ على ظاهره دون مراعاة المتكلم وقصده، وذلك نحو "النعت المقطوع"، كما في قولك: مررت بزيدٍ الكريمِ. فإذا قطعت النعت يجوز لك الرفع بتقدير (هو الكريمُ)، والنصب بتقدير (أعني الكريمَ). يقول أستاذنا الدكتور كمال بشر: "والرأي عندنا أن هذا النمط من التعبير غير مقبول، إذا اخذ على ظاهره، وذلك أن المتكلم العادي العارف بلغته والمدرك لقواعدها لا يسلك هذا المسلك إلا إذا كانت له مندوحة يسوغها ما في نفسه من قصد موافق لواقع الحال، وإلا يكن الأمر كذلك عُدّ كلامه من باب الخطأ المحض."[١٠]

---

[٧] "مدخل إلى اللغة" (١١٦). وتقول د. نادية النجار: "ما يتصل بالمتكلم من إشارة وإيماءة أو أي حركة ما يعد من عناصر السياق غير اللغوي التي قد تتوقف عليها عملية الإفهام." انظر "اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين" (٢١٣)

[٨] "الخصائص" (٣٨٠/٢). وانظر"منزلة المعنى في نظرية النحو العربي" للدكتورة لطيفة النجار (١٦٠، ١٦١)

[٩] "اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب" (١٥: ١٧)

[١٠] "علم اللغة الاجتماعي" (١٠٦)

ويعد الإعراب من أهم وسائل الكشف عن المعنى المقصود للمتكلم؛ فالإعراب لغة: الإبانة والإفصاح، وهو ــ كما يقول السهيلي ــ "دليل على المعاني".(١١)

ويقول عبد القاهر:"الألفاظُ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها، والأغراضُ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرجُ لها، وهو المعيارُ الذي لا يتبين نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يُعرضَ عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتى يرجعَ إليه، ولا ينكِرُ ذلك إلا من ينكر حِسَّه، وإلا من غالطَ في الحقائق نفسَه..."(١٢)

ولقد عني سيبويه بذلك أبلغ عناية، كما يظهر من تحليلاته للتراكيب التي يوردها، نحو قولك: (كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذاك) و (كتبت إليه أن لا تقولَ ذاك) و(كتبت إليه أن لا تقولُ ذاك)، فيقول: "فأما الجزم فعلى الأمر. وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقول ذاك. وأما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول أو بأنك لا تقول ذلك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره."[١٣] وكذلك توجيهه لـ (هذا الرجل منطلق ــ منطلقا)[١٤]، ولـ (ما أدري أقام أم قعد ــ أو قعد)[١٥].

والعلاقة بين المعاني النحوية (الرفع، النصب، الجر، الجزم) ودلالة التراكيب علاقة طردية غير منفكة؛ فتتغير وجهة الكلام بتغير معاني النحو، "وما النظم إلا توخي معاني النحو، وأحكامه، ووجوهه، وفروقه فيما بين الكلم"(١٦). ويتحكم المتكلم في هذه المعاني ليبين مراده من تلك الألفاظ المؤتلفة؛ فهو ــ على الحقيقة ــ العامل في هذه الألفاظ ومعانيها النحوية، والموجِّه لدلالتها التركيبية. وما القرائن النحوية إلا وسائل خادمةٌ ومساعدةٌ على كشف ذلك القصد.

يقول ابن جني: "فأما على الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو من المتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ."(١٧)

والمتدبر لنظرية النظم عند عبد القاهر يرى أن من أهم أركانها هو المتكلم ومقاصده

---

(١١) "نتائج الفكر" (٨٢)

(١٢) "دلائل الإعجاز" (٢٨) بتصرف يسير.

١٣ "الكتاب" (٣/ ١٦٦)

١٤ "الكتاب" (٢/٨٦، ٨٧)

١٥ "الكتاب" (٣/١٧١، ١٧٢). وانظر "منزلة المعنى في نظرية النحو العربي" (١٣٥)

(١٦) "دلائل الإعجاز" (٥٢٥)

(١٧) "الخصائص" (١/١١٠)

وأغراضه، وقد أشار إلى ذلك في كثير من المواضع؛ منها قوله:"وجملة الأمر أن الخبر وجميعَ الكلام معانٍ ينشئها الإنسانُ في نفسه، ويصرِّفها في فكره، ويناجي بها قلبَه، ويراع فيها عقله، و**توصف بأنها مقاصدُ وأغراضٌ**."[١٨]

وقال:"وإذ قد ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ... فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من **المنشئ لها، وصادرة عن القاصد إليها**."[١٩]

وقصد المتكلم معتبر أيضا في الفقه الإسلامي، فبوجوده تثبت أحكامٌ، و تنتفي بفقده أخرى؛ لذا كانت قاعدة "**الأمور بمقاصدها**" من أجلِّ قواعد الفقه الإسلامي وأكثرها جمعا للأبواب، وقد ذكر السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر"ــ الفقهية ــ أكثر من سبعين بابا من أبواب الفقه يراعى فيها قصد المكلَّف[٢٠]، ورصَدَ عند شرحه بعضَ القواعد الفقهية ما يمكن أن يندرج تحتها من مسائل النحو، ومنها قاعدة "الأمور بمقاصدها"؛ فإنه نص على جريانها في علم العربية و مثَّل بخمس مسائل نحوية ثم قال: "و فروع ذلك كثيرة، **بل أكثر مسائل النحو مبنية على القصد**."[٢١]

وهذه المسائل المبنية على القصد ليست محصورة في باب أو اثنين، و"القصد" فيها لا يأخذ شكلا واحدا، بل إن منها ما يدخل القصد في الحدِّ كالكلام والبدل، أو يعد فيها عاملا معنويا كنصب المنادى، أو معرِّفا كاسم الإشارة والمنادى،" فالمشار به والمنادى في مرتبة واحدة؛ لأن كلا منهما تعريفه بالقصد" [٢٢]، أو تتوقف عليه صحة المعنى أو التركيب.

أو يختلف باختلافه المتعلق، وذلك نحو قولك: " (ما ضربته للتأديب)، فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل، والمنفى ضرب مخصوص، و(للتأديب) تعليل للضرب المنفى، وإن قصدت نفى الضرب كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلق بحرف النفى: (ما أكرمت المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته)، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد[٢٣].

---

[١٨] "دلائل الإعجاز" (٥٢٨) وكرر هذا الكلام صفحة (٥٤٢)

[١٩] السابق (٥٤٥)

[٢٠] "الأشباه والنظائر" (٨ :١١)

[٢١] السابق (٤٩، ٥٠)

[٢٢] "همع الهوامع" (١/٥٥، ٥٦)

[٢٣] انظر "مغني اللبيب" (٥٧٣)

أو مسوغًا الحذفَ، كما في المفعول الأول في باب (أعلم و أرى) فيجوز الاقتصار والاستغناء، قال ابن مالك: "فمثال الاقتصار عليه: أعلمت زيدًا، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما. ومثال الاستغناء عنه: أعلمت دارَك طيبةً، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرض في تسمية من أعلمت"[٢٤]، أو يختلف الإعراب باختلافه كما هو صريح في قول الرضي: "إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد (حتى) ومتى ينصب؟ قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم..."[٢٥]

وقد يعتمد على القصد للتمييز بين الأبواب، كما فرقوا بين الإضافة والتمييز ناظرين إلى قصد المتكلم ومراده، فقولك: (عندي ذنوبٌ ماءً) يختلف عن (عندي ذنوبُ ماءٍ)؛ والنصب أولى؛ "لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك"[٢٦]

... ورأيت أنَّ أجمعَ عبارةٍ للأشكال السابقة هي: "التوجيه النحوي".[٢٧]

المحور الثاني: نماذج تطبيقية على "مراعاة قصد المتكلم".

ـ حدُّ الكلام.[٢٨]

"الكلام" اصطلاحا: "اللفظ المركب المفيد بالوضع". يقول ابن أبي الربيع ـ كاشفا عن المقصود بالوضع ـ: "أن يضعه اللافظ للإفادة، وهذا تحرز من لفظ الطائر، فإنه يلفظ بألفاظ مركبة مفيدة ولا يسمى كلاما؛ لأنه لم يضعها لإفادة أحد".[٢٩] وقال ابن مالك: "ما تضمن من الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته."[٣٠] وقال: "و الظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلاما لخلوه من القصد."[٣١] ثم قال: "فإن أطلق على الخطأ كلاما

---

[٢٤] "شرح التسهيل" (١٠٠/٢)

[٢٥] "شرح الكافية" (٥٧/٤).

[٢٦] قاله الأشموني في "شرح الألفية" (١٩٧/٢) ويقول الصبان: "(لأن النصب يدل) أي: فهو نص في المقصود بخلاف الجر." ا.هـ وانظر "منزلة المعنى في نظرية النحو العربي" (١٣٦)

[٢٧] وقد التزمت في ترتيب مسائل البحث ترتيبَ "ألفية ابن مالك".

[٢٨] يطلق الكلام في اللغة على ستة أشياء: الخط، و الإشارة المفهمة، وما يفهم من حال الشيء، والتكليم، وما في النفس من المعاني، و اللفظ. واختلف في بعض ما سبق من حيث كونه حقيقة أو مجاز أو مشترك. انظر "المطالع السعيدة".للسيوطي (٥٥: ٥٨)

[٢٩] "البسيط في شرح جمل الزجاجي" (١٥٨/١، ١٥٩)

[٣٠] (١ /٥)، قال ابن هشام: "هو القول المفيد بالوضع". "مغني اللبيب" (٤٩٠) وقال السيوطي: ".أحسن حدوده و أخصرها أنه: قول مفيد مقصود." انظر "المطالع السعيدة" (٥٨)

[٣١] (٦/١)

فعلى سبيل المجاز، وإطلاق سيبويه على نحو: (حملت الجبل)[٣٢] كلاما أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما كون أوله مستوفيا لقيود الكلام فلا يعتد بآخره بل يلغى. والثاني: إمكان تأويله بالمبالغة في وصف الجبل بالثقل في نحو: حملت الجبل."[٣٣]

وعلى حد ابن مالك لا يعد القول المفيد للساهي أو النائم أو السكران كلاما؛ لأنه غير مقصود.

ولم يشترط أبو حيان "القصد"ــ وتابعه تلميذه الإسنوي واختاره الصبان ــ و ذكر أن كثيرا من النحويين لا يشترطونه، وإنما يكفي وجود التركيب الإسنادي ليكون كلاما، فقال في "التذييل": "وفهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، و إنما يشترط فيها أن يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب. و كثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد."[٣٤]

فابن مالك نظر إلى الكلام على أنه تلك العملية الاجتماعية المركبة من متكلم وألفاظ و مستمع؛ فاشترط الإفادة و القصد. و أبو حيان نظر نظرا مجرَّدا إلى الألفاظ المسندة الجارية على ظاهر كلام العرب، فاكتفى بالإسناد بمعنى: تمام عناصر الجملة، من غير نظر إلى قصد المتكلم أو أي شيء خارج عن عناصر الجملة التامة.

ــ الابتداء بالنكرة.

يجوز الابتداء بالنكرة إذا قصد بها الجنس للدلالة على الحقيقة و العموم، نحو:

رجلٌ خير من امرأة، و تمرةٌ خير من جرادة.[٣٥] أو قصد بها الدعاء نحو قول الشاعر[٣٦]:

لقد ألَّب الواشون ألْبًا ببينهم

فتُربٌ لأفواه الوشاة و جَندلُ

أو الإبهام نحو قولهم: ما أحسن زيدا! و لولا **قصد المتكلم** لهذه المعاني لما جاز ذلك لفقد الفائدة.

---

[٣٢] "الكتاب" (٢٦/١)

[٣٣] "شرح التسهيل" (١/ ٦، ٧)

[٣٤] "التذييل و التكميل" (١/ ٢٣، ٢٤)، "الكوكب الدري" للإسنوي (١٩٧)، "حاشية الصبان" (٢١/١)، وانظر "شرح الجمل".لابن عصفور (٨٧/١)، "همع الهوامع" (١٠/١) وقال السيوطي: "والأصح اشتراط القصد."ا.هـ

[٣٥] "شرح التسهيل" (٢٩٣/١)، "شرح الألفية" للأشموني (٢٠٥/١) و مثل السيوطي على قصد العموم بـ ".كلٌّ يموت."."همع الهوامع" (١١١/١)

[٣٦] من الطويل، لا يعرف قائله. انظر "الكتاب" (٣١٥/١)، "المقتضب" (٢٢٢/٣)، "شرح المفصل"لابن يعيش (١٢٢/١)، "شرح التسهيل"لابن مالك (٢٩٥/١)

ـ الاستغناء بالحال عن الخبر.

يقول ابن مالك:

وقبل حالٍ لا يكونُ خبرا

عن الذي خبرُه قد أُضمِرا

أي: يجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا، و كان المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده.(٣٧) نحو: ضربي العبد مسيئًا. فإذا صلح الحال لأن يكون خبرا نحو: ضربي زيدا شديدٌ. تعين الرفع **إلا إذا قصد المتكلم الحالية؛** فيجب النصبُ و ذكرُ خبرٍ مناسب، قال الصبان:"(يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر، فإن قصد ذلك وجب النصبُ و ذكرُ الخبر..."(٣٨)

ـ (لا) النافية للجنس.

أ ـ"إذا قُصد الجنس وُجِدَ العموم" هذا الضابط ملاحظ مبثوث في كثير من أبواب النحو، كما في جواز الابتداء بالنكرة، و في معاني (أل)، ومسألة فاعل (نعم) الآتية، و كذا الكلام على عمل اسم الفاعل... إلخ، ومنه هذه المسألة؛ فإن (لا) تأتي لنفي الوَحْدة و لنفي الجنس، و المتحكم في دلالتها وإعراب الاسم بعدها هو قصد المتكلم، يقول ابن مالك: " إذا قصد بـ(لا) نفيُ الجنس على سبيل الاستغراق ورفعُ احتمال الخصوص اختصت بالأسماء، لأن قصد ذلك يستلزم وجود (من) الجنسية لفظا أو معنى، و لا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة."(٣٩) وقال:"ولم يكن عملها فيما يليها رفعا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع رفع، و لأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛ لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس، وهي لا تنصيص فيها على العموم."(٤٠)

فقصد العموم شرط من شروط عمل (لا) النصبَ في الاسم النكرة بعدها، و إن لم يقصد العموم فتارة تلغى و تارة تعمل عمل (ليس).(٤١)

وكذا في نحو قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها) لا يصح هذا التركيب و نحوُه إلا إذا **قصد المتكلم** نفي مسمى العلَم المقرون بـ(لا).(٤٢)

ب ـ (ألا) إذا قصد بها التمني و العَرْض.

لـ(ألا) واسمها ما لـ(لا) واسمها من تركيب وعمل و إلغاء، **إلا إذا قصد المتكلم التمني؛**

---

(٣٧) انظر "شرح الألفية" للأشموني (٢١٧/١، ٢١٨)

(٣٨) "حاشية الصبان" (٢٢٠/١)

(٣٩) "شرح التسهيل" (٥٣/٢)

(٤٠) السابق (٥٤/٢)

(٤١) "شرح ألفية ابن معط".لابن القواس (٩٣٦/٢، ٩٣٧)، "همع الهوامع" (١٤٤/١)

(٤٢) "شرح التسهيل" (٦٧/٢)

فحينئذ لا تعمل إلا عمل (إن) في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر، لا في اللفظ ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، ولا يلغى بحال، ولا تعمل عمل (ليس). هذا مذهب الخليل وسيبويه.[٤٣]

فإذا قُصد العَرْضُ، فلا يليها حينئذ إلا فعل ظاهر أو مقدر، نحو قوله تعالى:(ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) [التوبة ١٣].

ـ المفعول فيه (الظرف).

ـ قد يُتوسع في الظرف المتصرف فيقوم مقام المفعول به نحو قوله تعالى: (إنا نخاف من ربنا يومًا) [الإنسان١٠] يقول عبد القاهر: "اعلم أن الظروف إذا اتُّسع فيها كان حقيقة الاتساع ألا يقدَّر فيها حرف الجر الذي هو (في)، فيقال: سرت يومَ الجمعة، و ينزل في التقدير منزلة (زيد) في قولك: ضربت زيدًا"[٤٤].

ونصبه في هذه الحالة أعلى المفعولية توسعا، أم على الظرفية؟ هنا يظهر أثر قصد المتكلم، وذلك لأن الظرف مضمن معنى (في)[٤٥]، فإذا قصد المتكلم الظرفية وأضمره وجب أن يقرن الضمير بـ(في)؛ "لأن الإضمار يردُّ الشيء إلى أصله"[٤٦]، فإذا لم يقرنه علم أنه أراد المفعول به توسعا. قال ابن مالك: "فعلى هذا يلزم من أضمر الظرف **مقصودا به معنى الظرفية** أن يقرنه بـ(في) كقولك في (صمت اليوم): اليومَ صمتُ فيه. فمن قال: (صمته)علم أنه لم يقصد الظرفية، و إنما قصد جعله مفعولا به توسعا".[٤٧]واستشهد بقول الشاعر:[٤٨]

ويومًا شهدناه سليما وعامرا

قليلا سوى الطعن النهال نوافله

ولو قصد الظرفية لقال ـ في غير الشعر ـ: شهدنا فيه. وبقول الآخر:[٤٩]

فإن أنت لم تقدر على أنْ تهينَه

فدعْه إلى اليومِ الذي أنت قادِرُه

ولا يريد: قادر فيه.

---

[٤٣] و الذي نقل عن المازني و المبرد أنها كالمجردة من الهمزة، فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير، و يتبع اسمها على اللفظ أو على الموضع، و يجوز أن تلغى، و أن تعمل عمل (ليس). انظر "الكتاب"(٣٠٨/٢، ٣٠٩)، "شرح التسهيل" (٧١/٢)، "همع الهوامع" (١٤٧/١)

[٤٤] "المقتصد في شرح الإيضاح" (٦٤٧/١)، وانظر "شرح التسهيل" لابن مالك (٢٤٣/٢: ٢٤٥)

[٤٥] في "الخلاصة" (ص٣٠):
الظرف وقت أومكان ضمنا(في)باطراد كهنا امكث أزمنا

[٤٦] "شرح التسهيل" (٢/ ٢٤٤)

[٤٧] السابق (٢/ ٢٤٥)

[٤٨] من الطويل، لرجل من بني عامر. انظر "الكتاب" (١٧٨/١)وفيه (يومٍ)، (قليلٍ) وانظر "خزانة الأدب" (١٨١/٧) (٢٠٢/٨).

[٤٩] من الطويل، لا يعرف قائله. انظر "شرح التسهيل" (٢/ ٢٤٥)

ــ ومما روعي فيه القصد في باب الظرف ولا يستقيم الكلام إلا به التفريق بين (قطُّ) و(عوضُ)، وذلك لأنه إذا قصد عموم وقت الفعل الماضي المنفي جيء بعد نفي الفعل بـ(قط)، و إن قصد ذلك في الاستقبال جيء بعد نفي الفعل بـ(عوض)[٥٠]، وكذا بناء (أمس) على الكسر عند الحجازيين؛ فإن ذلك مرهون بقصدك به اليوم الذي وليه اليومُ الذي أنت فيه[٥١]، وكذا (سحر) إذا قصد به التعيين منع من الصرف، وإلا صرف.[٥٢]

ــ عمل اسم الفاعل، والصفة المشبهة به .

"لا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل".[٥٣] وقصد الحال أو الاستقبال شرط في عمله ما لم يُقرن بـ(أل)، فإذا قرن بها فأصحاب الأخفش يوجهون معمولَه حسب القصد منها، قال ابن مالك: "يقولون: إن قصد بـ(أل) العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به، و إن قصد معنى (الذي) فالنصب باسم الفاعل".[٥٤]

وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، فيجوز إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، و نصبه إياه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ــ مع أمن اللبس ــ فيقال: زيد ظالم العبيد خاذلهم، وراحم الأبناء ناصرهم. إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون.[٥٥] وقال ابن رواحة ــ رضي الله عنه:[٥٦]

تباركتَ إنِّي من عذابك خائفٌ

و إني إليك تائبُ النفسِ باخعُ

ــ أما الصفة المشبهة؛ فإذا اتصل بها ضمير بارز فإن لهذا الضمير توجيهين مبنيين على قصد المتكلم، فإذا قصدت الإضافة حكم بجره، و إن لم تقصد حكم بنصبه، و عبارة ابن مالك في ذلك صريحة، قال:"... فقد **تقصد** إضافتها إليه وقد **لا تقصد**، فإن قصدت حكم بالجر، و إن لم تقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به. و إنما يمكن **القصدان** و المفعول ضمير إذا كانت الصفة غير متعرفة نحو: رأيت غلاما حسن الوجه أحمره؛ فالحكم على الهاء بالجر بالإضافة و بالنصب على التشبيه بالمفعول

---

[٥٠] "شرح التسهيل" (٢٢١/٢)

[٥١] "شرح التسهيل" (٢٢٣/٢)

[٥٢] "حاشية الصبان" (١٣٣/٢)

[٥٣] انظر "شرح ألفية ابن معط" لابن القواس (٩٧٩/٢، ٩٨٠)، "شرح التسهيل" (٧٤/٣)

[٥٤] "شرح التسهيل" (٧٧/٣)

[٥٥] السابق (١٠٤/٣)

[٥٦] من الطويل، انظر "شرح التسهيل" (١٠٤/٣)، "همع الهوامع" (١٠١/٢)

به جائز عند الكسائي، و الجر عند غيره متعين، ومذهب الكسائي هو الصحيح..."[٥٧]

ــ و إذا قصد بالصفة المشبهة الاستقبال صيغت على (فاعل)، فيقال: هذا سيِّد قومه، فإذا قصدت أنه سيسودهم قلت: سائدٌ قومه، و كـذا شارفٌ وطامعٌ، من الشرف و الطمع، ومنه قوله تعالى: (وضائقٌ به صدرك) [هود ١٢] قـال ابن مالك: و من الرد إلى فاعل بقصد الاستقبال قول الحكم بن صخر:[٥٨]

أرى الناس مثل السفر والموتُ منهلٌ

له كلَّ يومٍ واردٌ ثم وارِدُ

إلى حيث يَشفي اللهُ من كان شافيًا

و يَسعدُ مَن في علمه هو ساعِدُ

ــ فاعل المخصوص بالمدح (أو الذم).

أ ــ نعته:

مراعاة قصد الجنس يؤثر في بعض أحكام فاعل (نِعْمَ)، وذلك أنه مقرون بـ(أل) أو مضاف لمـا هي فيه. يقول في "الخلاصة":[٥٩]

فعلان غير متصرفين

نعم وبئس رافعان اسمين

مقارني أل أو مضافين لما

قارنها كنعم عقبى الكرما

و(أل) تفيد الجنس معه ــ على الراجح [٦٠]ــ لذا فإن الفاعل قائم مقام الجنس عن كان ذا جـنس، أو مؤول بالجامع لأكمل الخصال، مدحا أو ذما، ومن أجل ذلك منع التوكيد المعنوي بالاتفاق؛ لأن القصد به رفع توهم إرادة الخصـوص أو رفـع توهم الحقيقة.[٦١]و التوكيد اللفظي غير ممتنـع نحو: نعم الرجل الرجل زيد. أما النعـت ففيـه التفصيل؛ فيمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد. و أما إذا تؤول بالجـامع لأكمـل الخصال فلا مانع من نعته حينئـذ؛ لإمكـان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت، قال ابـن مالك: وعلى هذا يحمل قول الشاعر:[٦٢]

نعم الفتى المُرِيُّ أنت إذا همُ

حضروا لدى الحَجَراتِ نارَ الموقدِ "

ب ــ مجيئه اسم موصول:

وهي قريبة من المسألة السابقة، فقولنا: نعم الذي يفعل زيد، أو: نعم مَنْ يفعل زيد؛ يجوز إذا قصد

---

[٥٧] "شرح التسهيل" (٩٣/٣)، وانظر "حاشية الصـبان" (١٥/٣)

[٥٨] من الطويل، وعزاه ابن مالك إلى الحكم بن صخر. "شرح التسهيل" (١٠٣/٣)

[٥٩] "الخلاصة" (ص ٤٣)

[٦٠] انظـر "المقتضـب" (١٤٠/٢)، "شـرح الألفيـة" للأشموني (٣/ ٢٩، ٣٠)

[٦١] انظر "شرح التسهيل" (٩/٣، ١٠)

[٦٢] من الكامل، نسب إلى زهير بن أبي سلمى . "شرح الشـواهد" للعينـي (٣١/٣)، "خزانـة الأدب" (٩/ ٤٠٤). وانظر "شرح التسهيل" (١٠/٣)

الجنس، و يمنع إذا قصد العهد. قال ابن مالـــك:" وهو الصحيح، ومما يدل على أن فاعل (نعم) قد يكون موصولا و مضافا إلـــى موصـــول قـــول الشاعر:[٦٣]

فنعم مَرْكأ مَنْ ضاقت مذاهبُه

ونعم مَنْ هو في سر وإعلانِ"[٦٤]

ــ أفعل التفضيل.

إذا أضيف (أفعـــل) المجـــرد مـــن (أل) **وقصد معه** معنى (مِن) أشبه المقرونَ بـــ (أل)، و المجردَ منها الذي حذفت بعده (مِن) و أريـــد معناها. فيجوز استعماله مطابقا؛ لشبهه بـــالأول، وغيرَ مطابقٍ؛ لشـــبهه بـــالآخر، ولا يكـــون إلا بعض ما يضاف إليه. فقَصْدُ معنى (مِن) جـــوَّز الأمرين؛ " فيقال على الإخلاء من معنى (من): يوسف أحسن إخوته، أي: حسَنهم و الأحسن من بينهم. ويقال على إرادة معنى (مـــن): يوســـف أحسن أبناء يعقوب، و يمتنع على هذا القصد أن يقال: يوسف أحسن إخوته."[٦٥]

ــ التوكيد.

أ ــ يقول ابن عصفور: " لا يجوز تأكيد ما ليس **بمقصودٍ للمخبِر** من الكلام، نحو قولك: ضربت عبدَ الزيدين كليهما. لا يجوز ذلك لأنك لم تقصد الإخبار عن (الزيدين) فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض؛ لأنك من حيث أكدت ينبغي أن تكون قاصدا نحوهما، ومن حيث لم تنو الإخبار عنهما لم يكونا مقصودين، فلذلك لم يجز تأكيده."[٦٦]

ب ــ إذا صدرت جملة جـــواب القســـم بفعل مضارع مثبت فإن أحكام توكيده مبنية على **قصد المتكلم** منه، فإذا قصد به الحال قرن باللام ولم يؤكـــد بـــالنون؛ لأن النـــون مخصوصـــة بالاستقبال. ومن ذلك قول الشاعر:[٦٧]

يمينا لأبغضُ كل امرئ

يزخرف قولا ولا يفعلُ

و إذا قصد به الاستقبال فإما أن يقتـــرن به حرف التنفيس أو يقدم عليه معموله. و إما لا. ففي الصورة الأولى يمتنع توكيده بالنون، وتقترن اللام بحرف التنفيس أو بالمعمول، نحـــو قولـــه تعالى: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) [الضحى ٥] ومثال اقترانها بالمعمول المتقدم قوله تعالى: (ولئن متم أو قتلـــتم لإلـــى الله تحشـــرون) [آل عمران ١٥٨]

---

[٦٣] من البسيط، لأبي المثلم الهـــذلي، "خزانـــة الأدب" (٤١٠/٩، ٤١١)

[٦٤] "شرح التســـهيل" (٣/ ١١)، وانظـــر "المقتضـــب" (١٤٢/٢)، "الأصول" لابن السراج (١١٣/١، ١١٤)

[٦٥] "شرح التسهيل" (٣/ ٥٩)، "همع الهوامع" (١٠٣/٢)

[٦٦] "شرح الجمل" لابن عصفور (٢٧٥/١، ٢٧٦)

[٦٧] مـــن المتقـــارب. "شـــرح التســـهيل" (٢٠٨/٣)، "التصريح" لخالد الأزهري (٢٠٣/٢).

وفي الصورة الأخرى يلزم غالبا الاقتران باللام والتوكيد بالنون[٦٨]، كقوله تعالى: (وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين) [الأنبياء ٥٧]

ـ العطف.

إن لقصد المتكلم في باب العطف تأثيرا جليا في تحديد دلالة الأداة وتوجيه الكلام حسب ما يقتضيه المقام و السياق، وذلك لأن كثيرا من أدوات المعاني متعددةُ الدلالات، فالواو قد تأتي للاستئناف و للعطف ـ وله أشكال متعددة ـ[٦٩] وللمعية وللحال ... إلخ. وكذا (بل) فإنها تأتي للإضراب وللانتقال من غرض إلى آخر.

ومن أدوات العطف التي صرح النحاة بأثر المتكلم في جملتها: (أو)؛ فيقول المبرد: " ومنها (أو)، وهي لأحد الأمرين: عند شك المتكلم، أو قصده أحدهما. وذلك قولك: أتيت زيدا أو عمرا، وجاءني رجل أو امرأة. هذا شك. فأما إذا قصد فقوله: كل السمك، أو اشرب اللبن: أي لا تجمع بينهما ولكن اختر أيهما شئت. وكذلك: أعطني دينارا أو اكسني ثوبا."[٧٠]

فالمتكلم إما أن يكون شاكا أو قاصدا التخيير، أوقد يقصد الإباحة نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين، وائت المسجد أو السوق، أي: قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس."[٧١]

ـ ومما يراعى فيه القصد في باب العطف: العطف بالواو على فعل منفي؛ وذلك لأن الواو تفيد مطلق الجمع و تفيد المعية، فإذا لم يقصد المتكلم المعية وليتها (لا) توكيدا، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، فبذكر (لا) يعلم نفي القيام من زيد وعمرو مطلقا، وفي وقت واحد أوفي وقتين. وكما قال سبحانه: (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى) [سبأ ٣٧] فبذكر (لا)علم نفي التقريب عن الأموال و الأولاد مطلقا.[٧٢]

ويقول ابن مالك: "إلا أن الأولى عند الترك قصد المعية، فإذا كانت المعية مفهومة ببعض الجملة كـ(استوى) جاز أن تزاد (لا) توكيدا للنفي المتقدم؛ لأن اللبس مأمون، كقوله تعالى: (وما يستوي الأعمى و البصير و الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء) [غافر ٥٨]

ـ البدل.

كثير من أمثلة النحاة و توجيهاتهم ليست ضربا من التخييل أو الافتراض و إنما نتج كثير

---

[٦٨] انظر "شرح التسهيل" (٣/٢٠٨، ٢٠٩)

[٦٩] انظر "مغني اللبيب" (٤٦٣: ٤٦٩)

[٧٠] "المقتضب" (١/١٠)

[٧١] "الأصول" لابن السراج (٢/٥٦)

[٧٢] انظر "شرح التسهيل" (٣/٣٥١)، "مغني اللبيب" (٤٦٤)

منها من واقع تصرف الناس في كلامها؛ لأن من مقاصد علم النحو ضبط عملية الفهم و الإفهام بين المتكلمين، لذا أدرج النحاة تحت باب البدل نوعين ظهر فيهما أثر قصد المتكلم[٧٣]؛ وهما بدل البداء ــ ويسمى أيضا بدل الإضراب وبدل المباين ــ وبدل الغلط.

أما بدل البداء فكقولك: "أعط السائل رغيفا درهما، أمرت له برغيف ثم أضربت عن الرغيف و أبدلت منه الدرهم. وهذا النوع مقصود فيه الأول و الثاني كالناسخ و المنسوخ."[٧٤] ويقول عنه في "الخلاصة":[٧٥]

وذا للاضرابِ اعْزُ إنْ قصدًا صَحِبْ

وأما بدل الغلط فحقيقة القصد فيه أظهر من بدل البداء، و أشار إليه ابن مالك بقوله:

ودون قصدٍ غَلطٌ به سُلِبْ

و يقول عنه المبرد:"وبدل رابع لا يكون مثله في القرآن ولا في الشعر، وهو أن يغلط المتكلم فيستدرك غلطه أو ينسى فيذكر فيرجع إلى حقيقة ما يقصد له، وذلك قوله: مررت بالمسجدِ دارِ زيد، أراد أن يقول: مررت بدار زيدٍ، فإما نسي و إما غلط، فاستدرك فوضع الذي قصد له في موضع الذي غلط فيه."[٧٦]

ــ وقد نص ابن عصفور في "شرح الجمل"على أن الفرق بين عطف البيان و البدل و النعت يكمن في **قصد المتكلم**، "وذلك أن نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك و بين مخاطَبك" نحو قولك: قام زيدٌ العاقلُ. "وعطف البيان إنما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك و بين المخاطب عهد في ذلك" نحو قولك: قام أبو حفص عمرُ. "وأما البدل فإن القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه ان تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك لم تذكره."[٧٧]

ــ النداء.

يقول أستاذنا الدكتور كمال بشر: "في رأينا أن باب النداء كله وما حواه من أحكام

---

[٧٣] بل إن القصد ملاحظ في حد البدل كما قال في "الخلاصة":

التابع المقصود بالحكم بلا

واسطة هو المسمى بدلا

وانظر "حاشية الصبان" (١٢٣/٣). وقال ابن القواس: "وقيل: هو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه". "شرح ألفية ابن معط" (٧٩٩/٢)

[٧٤] "شرح التسهيل" (٣٣٦/٣). وانظر "البسيط" لابن أبي الربيع (٣٩٣/١)

[٧٥] انظر "ألفية ابن مالك" بشرح ابن عقيل (٦٩/٢ ــ خضري)

[٧٦] "الكامل" للمبرد (١٩/٣)، وانظر "شرح ألفية ابن معط" لابن القواس (٢/ ٨١٢، ٨١٣)

[٧٧] (٣٠١/١)

وقوانين يمثل ضربا من الخطاب الكلامي الذي لا يؤدي دوره في التواصل إلا بوصفه عنصرا من عناصر مسرح الاجتماعي يضم مرسلا ومستقبلا أو مخاطبا ومتلقيا."[٧٨]

١ــ قول بعض النحاة: إن ناصب المنادى معنوي وهو "القصد"، ورُدَّ ذلك بأنه لم يعهد في عوامل النصب. قاله السيوطي.[٧٩]

٢ــ ومنه لزوم إضمار عامل المنادى "أنادي" أو "أدعو"؛ ومن أسباب هذا اللزوم قصد المتكلم الإنشاء، فلو أُظهِرَ لتُوهِّمَ أن المتكلم مخبِر.[٨٠] قال ابن مالك: "وناصبه (أنادي) لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه. وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار، ولا سيما **قصد الإنشاء**، فإن الاهتمام به في غاية الوكادة؛ لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، و الغرض علم السامع بأنه منشئ له..."[٨١]

٣ــ ومنه حكم النكرة المنـاداة، فإنها رهن بالقصد، فإذا قُصِدتْ عَرَضَ لها التعريف فتُبنى، نحو قولك: يا رجلُ أقبلْ، و أنت تريد رجلا معينا. يقول ابن مالك في "التسهيل": "يبنى المنادى لفظا أو تقديرا على ما كان يرفع به لو لم يناد إن كان ذا تعريف مستدام أو **حادث بقصد** أو إقبال ... ويجوز نصب ما وصف من معرف **بقصد** و إقبال".[٨٢]

أما إذا لم تقصد رجلا بعينه فحكمها النصب، يقول ابن السراج:" كما يقول الضرير: يا رجلا خذ بيدي، فهو ليس يقصد واحدا بعينه بل من أخذ بيده فهو بغيته، قال الشاعر:[٨٣]

فيا راكبًا إما عرضت فبلِّغنْ

نداماىَ من نجرانَ ألا تلاقيا"[٨٤]

يقول أستاذنا الدكتور كمال بشر: "إن النداء هنا اشبه بأسلوب طلب المعونة أو النجدة، أو أسلوب الاستغاثة، بقطع النظر عن بعد المنادى أو قربه، ومن ثم كان لابد من توظيف الأداة، إذ هي عنصر ذو فعالية في تحقيق المقصود."[٨٥] ويقول: "والتفريق في الإعراب بين النكرة المقصودة

---

٧٨ "علم اللغة الاجتماعي" (٩٩)

(٧٩) "همع الهوامع" (١٧١/١) ولم يسم صاحب القول.

(٨٠) انظر: "شرح الجمل" لابن خروف (٦٨٢/٢)، "شرح المفصل" لابن يعيش (١٢٧/١)، "شرح ألفية ابن معط" لابن القواس (١٠٣٤/٢).

(٨١) "شرح التسهيل" لابن مالك (٣٨٥/٣).

(٨٢) "التسهيل" بشرح ابن مالك (٣٩١/٣). وانظر "شرح الألفية" للأشموني (١٣٨/٣)

(٨٣) من الطويل، لعبد يغوث، انظر " الكتاب" (٢٠٠/٢)، "خزانة الأدب" (١٩٤/٢).

(٨٤) "الأصول" (٣٣١/١).

٨٥ "علم اللغة الاجتماعي" (١٠٠)

(ببنائها على ما ترفع به) والنكرة غير المقصودة (بنصبها) دليل آخر من الـدلائل رَبَـط البنيـة اللغوية بالبنية المقامية."[٨٦]

٤ــ ومنه توجيه ابـن مالـك لمـذهب المازني و الكـوفيين فـي تجـويزهم إجـراء المعطوف العاري من (أل) مجرى المقرون بها؛ قال في "شرح التسهيل": "فيقولون: يا زيدُ وعمرًا وعمرو، كما يقال بإجماع: يا زيدُ و الحـارثُ و الحارثَ. وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لـم تنو إعادة حرف النداء، فإن **المتكلم قـد يقصـد** إيقاع نداء واحد على الاسـمين، كمـا يقصـد تشريكهما في عامل واحد، نحو: حسـبت زيـدا وعمرا حاضرين، وكأن خالدا وسعدا أسدان."[٨٧]

ــ العدد، والتأريخ.

ــ ويمكن أن يُمثل لمراعاة القصد فـي باب **العدد** بشرح الأشموني لقول ابن مالك:

ثلاثة بالتاء قل للعشره في الضد جرد ...

في عد ما آحاده مذكره

قال: "نحو: (سخرها عليهم سبع ليـال وثمانيـة أيام) [الحاقة ٧] هذا إذا ذكر المعدود، فإن **قصد** ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كمـا لـو ذكر، فتقول: صمت خمسة؛ تريد أياما. وسـرت خمسا؛ تريد ليالي. ويجوز أن تحذف التاء فـي المذكر، ومنه: "وأتبعه بست من شوال".[٨٨] أمـا إذا **لم يُقصد** معدود، و إنما **قُصد** العدد المطلـق كانت كلها بالتاء، نحو ثلاثةُ نصـف سـتة، ولا تنصرف لأنها أعلام."[٨٩]

ــ وكذا يمكن التمثيـل علـى مراعـاة القصد بقول ابـن عصـفور ــ ذاكـرا أحكـام **التأريخ**، مقسما إياها بحسب القصد ــ:" التأريخ ذكر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أَو متـأخر عنك من عدد الليالي والأيام، وذلك أنّك إذا أَتيت بعدد واقع على ليال أَو أَيام فلا يخلـو مـن أَن **تقصد** بذلك إعلام قدر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أَو متأَخر، أَو **لا تقصد** ذلك. فإن لم تقصد ذلك فلا بدَّ من ذكر مفسر المعدود فتقول: قمـتُ ثلاثَ ليالٍ أَو ثلاثةَ أيّامٍ، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أَو تأنيث، ولا يجـوز حـذف التمييز إلاّ إذا كان ما يدل عليه.

وإن قصدت بذلك تعريف ما بينك وبـين شـيء متقدم عليك أو متأخر عنك من الزمان فلا يخلو من أَن تؤرّخ بالنظر إلى أَول سنة أَو شـهر أَو بالنظر إلى الليالي والأيام. فإن أَرَّخت بالنظر إلى الليالي والأيام فلا بدَّ من ذكر المعـدود، إلاّ أن تحذفه إذا كان معك ما يدلّ عليه."[٩٠]

---

[٨٦] المرجع السابق (١٠١)

[٨٧] "شرح التسهيل" (٤٠٢/٣).

[٨٨] رواه أبو داود، حديث رقم (٢٤٣٥).

[٨٩] "شرح الألفية" للأشموني (٦١/٤)

[٩٠] "شرح الجمل" (٧٥/٢)

ـ **إعراب الفعل.**

كثير من توجيه مسائل هذا الباب متوقف على قصد المتكلم، فقد يثبت به حكم و ينتفي بانتفائه آخر، لذا صُرِّحَ باعتباره في مسائل عدة، منها:

ـ مسألة إضمار (أن) بعد الواو في نحو قولك: ما تأتيني وتحدثني، فالمضارع التالي للواو حكمه بحسب المقصود به، يقول ابن الناظم:" فإذا قصد بالمضارع بعد الواو اشتراكه فيما قبلها؛ تبعه في إعرابه، و إن قصد أنه مستأنف أو مصاحب عطف به لنفي الجمع، وهو مبني على مبتدأ محذوف؛ رُفِعَ... وإن قصد به أنه مصاحب عطف لإفادة نفي الجمع، وليس مبنيا على مبتدأ محذوف نُصِبَ..."[٩١]

ـ و نحو المسألة السابقة ورود الواو المضمر بعدها (أن) في سياق النهي، نحو قوله:[٩٢]

لا تنهَ عن خلقٍ و تأتيَ مثله

فإن نصب المضارع بعد الواو لا يتأتى إذا لم يقصد المتكلم النهي عن الجمع، كما ألمح إليه ابن عصفور بقوله: "فمن نصبها فعلى أنه قصد النهي عن الجمع بينهما، كأنه قال: لا يكن منك نهي مع إتيان مثل ما تنهي عنه."[٩٣]

ـ وكذا قوله في نصب المضارع بعد (حتى) في نحو قولك: سرت حتى أدخلها، قال: "إن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية، وكان المعنى: سرت إلى هذه الغاية؛ لأن الذي كان لأجل الدخول هو السير."[٩٤]

ـ ومن ذلك جزم المضارع في جواب الطلب عند سقوط الفاء؛ فإن الجزم مرهون بقصد الجزاء، وإذا لم يقصد لم يجزم المضارع، ففي "الخلاصة":

وبعد غير النفي جزمًا اعتمِدْ

عن تسقط الفا و الجزاءُ قد قصدْ

قال الأشموني: "أي: انفردت الفاء عن الواو بان الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء."[٩٥]وقال: "واحترز بقوله: (والجزاء قد قصد) عما إذا لم يقصد الجزاء فغنه لا يجزم بل يرفع..."[٩٦]

الخاتمة

وفي الختام يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط الآتية:

ـ قصد المتكلم عنصر رئيس في عملية الاتصال

---

[٩١] "شرح التسهيل" (٤/٣٥، ٣٦)

[٩٢] من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي ـ وقيل غير ذلك ـ انظر "خزانة الأدب" (٨/٥٦٤)

[٩٣] "شرح الجمل" (٢/١٦١)

[٩٤] "شرح الجمل" (٢/١٦٧)

[٩٥] "شرح الألفية" (٣/٣٠٨)

[٩٦] "شرح الألفية" (٣/٣٠٩)

وإنتاج المنطوق، وركن من أركان عملية الفهم والإفهام، وعليه بُنِي "نحـــو الكـــلام" و"لغـــة الحديث".

ـــ قاعدة "مراعاة قصد المتكلم" متأصلة في علوم العربية جميعها، وكذا في علوم الشريعة، وقد نص الفقهاء عليها صراحة وأفـــردوا لبحثهـــا الأبواب في كتبهم. فلعل هذا البحث يُعدُّ نـــواة لها في الدرس النحوي.

ـــ روعي قصد المتكلم في الحدود النحوية، وعند إنشاء القاعدة ابتداء.

ـــ وكان من معايير التوجيه النحوي لمـــا بـــين المعاني النحوية والدلالات التركيبية من تلازم غير منفك.

ـــ اتخذت تلك المراعاة أشكالا عدة فـــي كـــلام النحاة و توجيهاتهم، كما في تجويز الإعـــراب أو منعه؛ وما تتوقف عليه صحة الكلام.

ـــ لم تنحصر القاعدة في باب واحد أو بابين فتعدّ ضابطا، وإنما هي قاعدة يمكن أن يندرج تحتها العديد من الأبواب و المسائل المختلفة.

ويوصي الباحث برصـــد مزيـــد مـــن الدراسات التي تُعنى بسبر الجزئيـــات النحويـــة التي يمكن أن تندرج تحت أصل كلي، يمكن أن ينشأ عنه ضابط أو قاعدة، أو نظريـــة جديـــدة مفسرة للنظام النحوي، جامعـــة بـــين التـــراث وانضباطه، والدراسات الحديثة.

مراجع البحث

*** القرآن الكريم.**

*** الكتب المطبوعة:**

١- الأشباه والنظـــائر (الفقهيـــة)، للســـيوطي، ط. مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

٢- الأصول فى النحو، لابن الســـراج، تحقيـــق: عبد الحسين الفتلـــى، ط. مؤسســـة الرســـالة، الثالثة، ١٩٨٨م.

٣- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابـــن قـــيم الجوزية، تحقيق: محمد محيـــي الـــدين عبـــد الحميد، ط. دار الفكر، الثانية، ١٩٧٧م

٤- ألفية ابن مالك (الخلاصة)، ط. مكتبة القاهرة.

٥- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، لابـــن أبـــى الربيع، تحقيق: على جـــابر المنصـــورى، ط. عالم الكتب، الأولى، ١٩٦٨م.

٦- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، ط. عيسى الحلبي.

٧- حاشية الخضرى على شـــرح ابـــن عقيـــل، ط. مصطفى الحلبى، الأخيرة، ١٩٤٠م.

٨- حاشية الصبان علـــى شـــرح الأشـــمونى، ط. عيسى الحلبى.

٩- خزانة الأدب، لعبد القادر البغـــدادى، تحقيـــق: عبد السلام هـــارون، ط. مكتبـــة الخـــانجى، القاهرة.

١٠-الخصائص، لابن جنى، تحقيق: محمـــد علـــى النجار، ط. دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

١١-دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شـــاكر، ط. مكتبـــة الخـــانجي،

القاهرة، الثانية، ١٩٨٩م

١٢-سنن أبي داود، ط. جمعية المكنز الإســـلامي، ١٤٢١هـــ

١٣-شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، ط. عيســـى الحلبي

١٤-شرح ألفية ابن مالك، لابن النـــاظم، طهـــران، ناصر خسرو، ١٣١٢هـــ.

١٥-شرح ألفية ابـــن معـــط، لابـــن القـــواس، تحقيق: على موسى الشوملى، ط. مكتبـــة الخريجى، الأولى، ١٩٨٥م.

١٦-شـــرح التســـهيل، لابـــن مالـــك، تحقيـــق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي مختون، ط. دار هجر، القاهرة، الأولى، ١٩٩٠م.

١٧-شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: صـــاحب أبو جناح، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

١٨-شرح الكافية، للرضى، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.

١٩-شرح المفصل، لابن يعيش، ط. عالم الكتب، بيروت.

٢٠-شرح المقدمة الجزولية، لأبى على الشلوبين، تحقيق: تركى العتيبى، ط. مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٩٩٤م.

٢١-علم اللغة الاجتماعي، أ.د كمال بشر، ط. دار غريب، الثالثة، ١٩٩٧م.

٢٢-علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، أ.د سعيد حسن بحيري، ط. مؤسسة المختار، القاهرة، الأولى،٢٠٠٤م.

٢٣-عناصر تحقيق الدلالة في العربية، د. صائل رشدي شديد، ط. الأهلية للنشر والتوزيع، الأولى ٢٠٠٤م.

٢٤-الكامل في اللغة و الأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار نهضة مصر.

٢٥-الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار الجيل، بيروت، الأولى.

٢٦-الكوكب الدري، للإسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، ط. دار عمار، عمّان، الأولى، ١٩٨٥م.

٢٧-اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب، أ.د أحمد كشك، ط. مكتبة النهضة، ١٩٩٥م.

٢٨-اللغة و أنظمتها بين القدماء و المحدثين، د. نادية رمضان النجار، ط. دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

٢٩-مدخل إلى اللغة، أ.د محمد حسن عبد العزيز، ط. دار الفكر العربي، ١٩٨٨م.

٣٠-مشكلات اللغة والتخاطب في ضوء علم اللغة النفسي، أ.د نازك إبراهيم عبد الفتاح، ط. دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣١-المطالع السعيدة في شرح الفريدة، للسيوطي، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، ط. الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٠م.

٣٢-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد حمد اللّـــه، ط. دار الفكر، الأولى، ١٩٩٢م.

٣٣-المقتصد فى شرح الإيضاح، للجرجانى، تحقيق كاظم بحر المرجان، ط. وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

٣٤-المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.

٣٥-منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، د. لطيفة النجار، ط. دار العالم العربي، الأولى ٢٠٠٣م.

٣٦-الموافقات، للشاطبى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. مكتبة صبيح، القاهرة، ١٩٦٩م

٣٧-نتائج الفكر، للسهيلى، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

٣٨-همع الهوامع، للسيوطى، بعناية النعسانى، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، الأولى، ١٣٢٧هـ.

*** الرسائل الجامعية :**

٣٩- التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق وليد محمد السراقبي، دكتوراة، كلية الآداب، جامعة دمشق، ٢٠٠١م.